

الديمقراطية ومستقبلها

للأستاذ محمود تيمور

الأصل في الديمقراطية أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، لا رئيس ولا صوبوس ، ولا قاض ولا محكوم ؛ فقد ابتدع بعض مفكرى الإغريق هذا النظام كأنه حلم خيالى لتحقيق العدالة ، وإيجاد نوع من المدينة الفاضلة ، حيث يعرف كل حققة لنفسه ، ويؤدى واجبه لغيره ، فيرتفع الظلم ، ويعيش الناس إخواناً

وقد تطور هذا المعنى للديمقراطية تطوراً يزل به من آفاق الخيال ، فأصبح رمزاً للنظام النيابى ، إذ ينتخب الشعب من بين ثقائه نواباً يتولى مجلسهم مراقبة الحكومة فيما تأخذ وما تدع ، ويبحث الحكام على تحقيق الأغراض التى يدعو إليها الصالح العام . وهذا النظام يختلف باختلاف البلاد وخصائص الأمم ، فكان فى اليونان جمهوريات متعددة بتعدد المدن ، وكان فى الرومان يتمثل فى مجالس الشيوخ والأعيان ؛ وهو فى العهد الأخير : ملكية ديمقراطية كما فى إنجلترا ، وجمهورية ديمقراطية كما فى فرنسا ، والمثلول فى كل هذا واحد ، وهو أن تكون بيد الشعب مقاليد حكمه ، وإليه يصير الأمر فى الهيمنة والسلطان

وما بحث مفكرى الأمم وساستها على اقتراح هذا النظام ، رغبتهم فى أن يدروا وطنيان بعض الطبقات على بعض ، فارتأوا أن النظام النيابى كفى لضبط الحقوق العامة ، وبسط المساواة بين الناس

ونحن إذا نظرنا إلى هذا الأسلوب فى الحكم من ناحية تَحْشُلِهِ فى هيئات نيابية صحيحة ، لم يبق شك فى أن العرب الأولين لم يعرفوه ؛ فلقد كانوا فى رحاب الصحراء يعيشون على نظام القبائل ، وكانت المصيبة والأثرة تحول بينهم وبين الاندماج . فكل قبيلة تنفرد بأبنائها ، وتستر بحرياتها بقدر ما لها من سطوة وقوة ؛ وكل شخص يتفرد بنفسه ويعتز بحريته فى حدود ما ترضه عليه قبيلته من واجبات وتبعات . فلما جمع الإسلام شملهم كان من المسير إخضاعهم لنظام نيابى كالذى

شاع عند الإغريق ، لأنهم حديثو عهد بالنظام القبلى ، وما زال فيهم من المصيبة الجاهلية أثر . وليس يعب الأمم العربية أنها عدلت عن أسلوب الإغريق فى الحكم ، واقتربت من أسلوب الفرس ؛ فإنما تصطنع الأمم من نظم السياسة ما يلائم البيئة والطبع

ولكن الدول العربية التى لم تتخذ مظاهرها الحكم الديمقراطى كما رسمه واضعو هذا النظام ، كانت فى حقيقتها وجوهرها — فى كثير من العهود — حافلة بشعرات الديمقراطية فى القيام على صوالح الرعية . فالخلفاء والأمراء الذين حكموا البلاد حكماً قد يعتبر أوتقراطياً فى المظهر ، كانوا يتبعون تعاليم الإسلام فى التشريع والتنفيذ ، وهى تعاليم ديمقراطية الروح . ولذلك نعم الناس فى ظلال هذا الحكم عهداً كثيرة بالمساواة فى الحقوق والواجبات ، وبالحرىات الفردية فى تصرف الشئون . وكان الحاكم حريصاً على ذلك ابتغاء مرضات الدين ، واستجابة لتأييد الأمة ، عليه من ذمته وضميره رقيب فوق رقابة رأى العام . فإن أخل بشرائط العدالة ، وتجاوى عن النزعة الديمقراطية فى السياسة ، ثارت عليه الأمة حين تمكن الفرصة ، واستبدلت به حاكماً يوفر لها حرياتها على النهج القويم

والآن نسأل : هل يصلح النظام الديمقراطى للحكم ؟ الحق أن هذا النظام الديمقراطى القائم على أساس الانتخاب النيابى أفضل نظام عرف حتى اليوم لنشر العدالة العامة ، ودفع الطغيان الحكوى ، ولكنه لا ينتج نتاجه الطيب فى الأمم العربية إلا إذا توافر له أمران : الأول ، قلة الأحزاب ، فإن الأحزاب ضرورية للتنافس والمراقبة ، ولكن الإفلال منها ضرورى أيضاً لما أدت إليه كثرتها من اضطراب وزعزعة فى الحكم . والأمر الآخر : تربية الشعب ، فلا بد أن يكون على درجة من الثقافة والتربية الخلقية والاقتصادية يتمكن بها من الهيمنة على نفسه ، وانتخاب الأكفاء الصالحين للنيابة عنه

ولسنا ننكر أن الإصلاح فى ظلال الحكم الديمقراطى بطىء . الخطأ ، وذلك لخضوعه للرقابة وما تتطلبه من تعدد جهات النظر ؛ إلا أنه على أية حال يأتى بالنتائج الرضية ، وهو أوفى نظام يقر الطمأنينة فى نفوس الأمة على اختلاف طبقاتها . وإذا اجتمعت